د. غدير حوماني

العمل الاجتماعي

الأطر النظرية، التحولات المعاصرة، والدور في التنمية المستدامة.

الملخص:

يُعدّ العمل الاجتماعي من أهم المجالات التي تُعنى برفاه الإنسان وتعزيز تماسك المجتمعات، إذ يشكّل ركيزة أساسية في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تتزايد حدّتها في عالمنا المعاصر.وهذا ما يجعل من الضرورة التوجه نحو الأبحاث في هذا الميدان.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة معمّقة حول العمل الاجتماعي، متتبعًا تطوّره التاريخي منذ بداياته الأولى في إطار العمل الخيري والمبادرات الفردية، إلى أن أصبح اليوم علمًا ومهنة قائمة على أسس معرفية وأخلاقية واضحة.

وهو يركّز على تحليل الأطر النظرية التي يقوم عليها العمل الاجتماعي، من بينها النظرية النسقية، ونظرية التمكين، ونظرية الصراع الاجتماعي، نظرية التغيير المخطط، وغيرها من المدارس التي ساهمت في تشكيل الرؤية الفلسفية والمهنية لهذا المجال. كما يستعرض أيضاً أدوار الأختصاصي الاجتماعي المعاصرة، التي لم تَعُد تقتصر على تقديم الدعم والمساعدة،

بل تطورت لتشمل تمكين الأفراد، من التأثير في السياسات العامة، والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر عدالة وإنصافًا.

يتناول هذا البحث أيضًا علاقة العمل الاجتماعي بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما دوره في مكافحة الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتحسين الصحة النفسية والاجتماعية، وتعزيز التعليم الشامل. ومن خلال تحليل عدد من التجارب الدولية والمحلية الناجحة، يُبرز كيف أن الاستثمار في العمل الاجتماعي يمكن أن يُحدث فرقًا ملموسًا على مستوى الأفراد والمجتمعات.

وختامًا، يقترح البحث مجموعة من التوصيات العملية التي تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي، من بينها:

- **ضرورة إدماج العمل الاجتماعي في الخطط الوطنية.**
- **تحديث مناهج التعليم الجامعي لتواكب التحديات الميدانية.**
- **تقديم الدعم النفسي والمهني للعاملين في هذا الحقل، وبناء شراكات فعالة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.**

وأخيراً هذا البحث لا يسعى فقط إلى وصف الواقع، بل إلى تحفيز التفكير النقدي حول أهمية العمل الاجتماعي كأداة للتغيير المجتمعي، وكنسق إنساني يفرض نفسه بقوة في ظل ما يشهده العالم من أزمات متلاحقة وانعدام للعدالة في كثير من المواقع. وهو دعوة إلى الاعتراف بالدور الجوهري الذي يلعبه الاختصاصيون الاجتماعيون، وإلى تعزيز مكانتهم في صلب السياسات الوطنية والإنمائية.

الفصل الأول: أهم النظريات المعتمدة في سياق العمل الاجتماعي.

المقدمة:

يشكّل العمل الاجتماعي أحد أهم مجالات التدخل الإنساني والمجتمعي، إذ يسعى إلى تمكين الأفراد والجماعات وتحقيق التماسك الاجتماعي. ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية والسياسية، باتت الحاجة ملحة لإعادة النظر في أدوار العاملين الاجتماعيين وأدواتهم، لتتلاءم مع التحديات المعاصرة مثل الفقر، النزوح، العنف الأسري، التمييز، والتغيرات المناخية.

أولاً: النظرية النسقية: تُعد النظرية النسقية من أهم الأطر التي يعتمدها (Systems Theory)

العمل الاجتماعي حيث تنظر إلى الفرد كجزء من نظام أوسع يشمل الأسرة، المدرسة، المجتمع، والمؤسسات الأخرى.

تفترض النظرية أن الخلل في أحد هذه النظم قد يؤثر سلبًا على الفرد، وبالتالي فإن التدخل يجب أن يشمل النظام ككل. وعلى سبيل المثال، في حالات العنف الأسري، لا يركّز العامل الاجتماعي فقط على الضحية، بل يدرس العوامل المحيطة كالبيئة الأسرية، والدعم المجتمعي، والسياسات العامة.

ثانياً: نظرية التمكين: تركّز هذه النظرية على تعزيز قدرة الأفراد (Empowerment Theory)

والجماعات على التحكّم بحياتهم واتخاذ قراراتهم بحرية، وهي تستهدف الفئات المهمشة، مثل النساء، ذوي الإعاقة، واللاجئين.

العامل الاجتماعي وفق هذه النظرية لا يقدّم الحلول مباشرة، بل يسهّل الوصول إلى الموارد ويدرب الأفراد على التعبير عن احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم. مثال على ذلك، برامج تمكين النساء اقتصادياً لمواجهة الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ثالثاً: نظرية الصراع الاجتماعي: ترتكز على مفهوم أن المجتمع (Social Conflict Theory)

تحكمه علاقات القوة والصراع بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية، وأن الكثير من المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والتشرد والتهميش ناتجة عن عدم عدالة توزيع الموارد.

يرى العامل الاجتماعي في ضوء هذه النظرية أن من مهامه مناصرة العدالة وإحداث تغيير على مستوى السياسات، وليس فقط تقديم خدمات. لذا تُستخدم في العمل مع الفئات المضطهدة والنضال الحقوقي.

رابعاً: نظرية التغيير المخطط: تعتبر حجر الأساس في (Planned Change Theory)

الممارسة المهنية المنظمة، تتناول هذه النظرية خطوات محددة لإحداث تغيير، تبدأ بالتقييم، ثم التخطيط، فالتدخل، وأخيرًا التقييم النهائي، وهي تُستخدم في البرامج الاجتماعية طويلة الأمد كالتنمية الريفية أو برامج الوقاية من الإدمان وتساهم في تحويل الجهود الاجتماعية من ردود فعل آنية إلى عمليات ممنهجة.

يمكّن فهم هذه النظريات عند العاملين الاجتماعيين من التدخل بطريقة علمية وفعالة تأخذ في الحسبان أبعاد المشكلة كافة.

الفصل الثاني: التحول التاريخي للعمل الاجتماعي

بدأ العمل الاجتماعي كأعمال خيرية تطوعية، غالبًا ما كانت تقوم بها الكنائس والمؤسسات الدينية في أوروبا خلال العصور الوسطى، حيث اقتصر الدور على تقديم المساعدة للفقراء والمرضى دون وجود تنظيم أو تخطيط واضح. ومع تطور المجتمعات وظهور الطبقات الصناعية خلال الثورة الصناعية، برزت مشكلات اجتماعية جديدة مثل البطالة، التشرد، وعمالة الأطفال، مما استدعى تدخلًا أكثر تنظيمًا.

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأ التحوّل المهني للعمل الاجتماعي، لا سيما في الدول الغربية، حيث أُنشئت أولى المدارس المهنية لتدريب العاملين الاجتماعيين، مثل مدرسة نيويورك للعمل الخيري عام 1898. كما تطورت السياسات العامة لرعاية الفئات المهمشة، خاصة بعد الحربين العالميتين.

في القرن العشرين، اتسع نطاق العمل الاجتماعي ليشمل:

- **تنظيم المساعدات الحكومية ضمن برامج الضمان الاجتماعي.**
- **إنشاء مؤسسات حكومية وأهلية لتقديم خدمات اجتماعية شاملة.**
- **تعزيز مكانة العمل الاجتماعي كمهنة أكاديمية معترف بها.**

أما اليوم، فقد شهد العمل الاجتماعي تحولات نوعية، أبرزها:

1- العمل في بيئات متعددة الثقافات:

نتيجة العولمة والنزوح القسري والهجرة، أصبح العامل الاجتماعي يتعامل مع فئات متنوعة ثقافيًا ودينيًا وعرقيًا، ما يتطلب مهارات في التواصل العابر للثقافات، وفهم عميق

للهويات المختلفة. على سبيل المثال، في مخيمات اللاجئين، يجب مراعاة الخلفية الثقافية عند تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

2- إستخدام التكنولوجيا الرقمية:

ساهمت التكنولوجيا في تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، فظهرت منصات إلكترونية للإستشارة الاجتماعية، وأدوات لتتبع الحالات، وبرمجيات لتحليل البيانات الاجتماعية. كما أصبح بالإمكان تقديم الدعم عن بُعد من خلال الهاتف أو الإنترنت، ما وسّع دائرة المستفيدين وساهم في سرعة الاستجابة.

3- التدخل في أوقات الأزمات والكوارث:

توسّع دور العمل الاجتماعي ليشمل الاستجابة للكوارث الطبيعية، الأوبئة والنزاعات المسلحة. فالعامل الاجتماعي يشارك في تقديم الإسعاف النفسي الأولي، وتنسيق عمليات الإغاثة، وتوفير الحماية للفئات الأكثر هشاشة. وقد برز هذا الدور بشكل لافت خلال جائحة كوفيد-19، حيث ساهم الاختصاصيون الاجتماعيون في دعم العائلات، وتقديم المساعدات، ومواجهة العزلة الاجتماعية،

وبهذه التحولات، لم يعد العمل الاجتماعي مجرد مهنة تقليدية، بل أصبح علمًا تطبيقيًا يتفاعل مع التغيرات المجتمعية بشكل مستمر.

أمثلة من لبنان

في جنوب لبنان، لعب الاختصاصيون الاجتماعيون دورًا محوريًا بعد النزاع عام 2006 من خلال تقديم دعم نفسي واجتماعي للمتضررين، خاصة الأطفال، بالتعاون مع منظمات محلية ودولية.

وخلال أزمة النزوح السوري، أطلقت العديد من المنظمات المحليّة والدولية" مؤسسة عامل، جمعية نبع، جمعية روح العمل الاجتماعية، الحركة الاجتماعية برامج دعم مجتمعي في البقاع وطرابلس وصيدا، والنبطية ركزت على حماية الأطفال، تمكين النساء، والتأهيل النفسي للاجئين.

كذلك في فترة جائحة كوفيد-19، بادر عدد من الاختصاصيين الاجتماعيين في بيروت وطرابلس وصيدا والنبطية الى تقديم جلسات دعم نفسي عبر الإنترنت، وتوزيع مساعدات عينية للأسر المحتاجة، ما شكّل نموذجًا للتكيف المهني مع التحديات.

كما نظّمت البلديات في بعض المناطق بالتنسيق مع العاملين الاجتماعيين حملات توعية مجتمعية حول الصحة العامة والوقاية.

تُظهر هذه الأمثلة كيف أنّ العمل الاجتماعي في لبنان كان استجابة ديناميكية وسريعة لظروف متغيّرة، ما يعكس أهمية وجود بنى مؤسسية مرنة وعاملة.

الفصل الثالث: * أهداف ومجالات العمل الاجتماعي

* دراسة حالة*

1- أهداف العمل الاجتماعي: تتعدد أهداف العمل الاجتماعي، ومنها:

أ- الوقاية من الإنحرافات والمشاكل الاجتماعية

:يعتمد العمل الاجتماعي نهجًا وقائيًا لتفادي الأزمات قبل وقوعها، وذلك من خلال برامج التوعية المجتمعية، والزيارات المنزلية، والعمل مع المدارس وأماكن العمل للتدخل المبكر. مثال على ذلك برامج الوقاية من الإدمان والإنحراف في أوساط الشباب.

ب- تمكين الأفراد وتحسين نوعية حياتهم

يتضمن التمكين تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والموارد التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات فعّالة في حياتهم. يشمل ذلك برامج التدريب المهني، الدعم النفسي، الإرشاد الأسري، ومرافقة ضحايا العنف لتحقيق استقلاليتهم.

ت- بناء رأس مال اجتماعي متماسك

يسعى العمل الاجتماعي إلى تعزيز الروابط بين أفراد المجتمع، وزيادة مستوى الثقة والتعاون بينهم، من خلال المبادرات المجتمعية، ومجموعات الدعم الذاتي، ومشاريع بناء السلام، مما يساهم في الحد من النزاعات والإنقسام الاجتماعي.

2- مجالاته: مجالات العمل الاجتماعي واسعة وتشمل:

أ- حماية الطفل والأسرة: يتدخل الاختصاصي الاجتماعي في حالات العنف الأسري، الإهمال، والتفكك العائلي، من خلال تقديم خدمات إرشادية، ودعم نفسي، والتنسيق مع الجهات القضائية والتعليمية. كما تُعنى هذه البرامج بتمكين الأسرة اقتصادياً واجتماعياً لضمان بيئة آمنة للأطفال.

ب- العمل الاجتماعي في المؤسسات التربوية:

يلعب الأختصاصي الاجتماعي دور الوسيط بين الطالب، الأسرة، والمدرسة، ويعالج مشكلات مثل التسرب المدرسي، العنف داخل المدرسة، وصعوبات التعلم، من خلال جلسات فردية، برامج جماعية، وتنسيق مع الكادر التعليمي.

ت- الصحة النفسية

يوفّر العاملون الاجتماعيون خدمات دعم نفسي واجتماعي لمرضى الاضطرابات النفسية، ويشاركون في خطط العلاج بالتعاون مع الأطباء والمعالجين النفسيين. كما يعملون على دمج المرضى في المجتمع ومكافحة وصمة المرض النفسي.

ث- الإعاقة والتأهيل

يُعنى هذا المجال بدمج ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال توفير فرص تعليمية، تدريب مهني، وتكييف بيئي مناسب. كما يقدّم الدعم للعائلات ويعمل على تغيير النظرة المجتمعية تجاه الإعاقة.

ج- العمل مع اللاجئين والنازحين

يركّز العمل الاجتماعي في هذا المجال على حماية حقوق اللاجئين، خاصة الأطفال والنساء، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، إضافة إلى بناء قدرات المجتمعات المضيفة.

ح – التدخل في أوقات الكوارث والنزاعات

في حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية، يعمل الاختصاصيون الاجتماعيون على إدارة مراكز الإيواء، وتقديم الإسعافات النفسية الأولية، ورصد حالات الإستغلال والعنف، مع المشاركة في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي طويل الأمد للضحايا.

دراسة حالة من لبنان

في عام 2022، أطلقت إحدى البلديات في الجنوب اللبناني بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية مشروع "دعم الأسرة الأكثر فقرا" الذي استهدف أسرًا تعاني من الفقر المدقع وتفكك أسري. تم اختيار خمسين عائلة بناءً على معايير اجتماعية محددة، وتم تخصيص اختصاصيين اجتماعيين لمتابعة كل حالة على مدى 6 أشهر.

شمل التدخل:

*** زيارات منزلية أسبوعية لتقييم الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي.**

*** جلسات إرشاد أسرية تهدف إلى تحسين التواصل بين أفراد الأسرة**

*** ربط العائلات بموارد متاحة مثل القروض الصغيرة، الدعم المدرسي للأطفال، والخدمات الطبية المجانية.**

*** تأمين مساعدات غذائية وصحية طارئة.**

وقد أظهرت التقييمات النهائية تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الإستقرار الأسري، وزيادة نسبة التحاق الأطفال بالمدارس، وانخفاضًا في معدلات العنف الأسري داخل هذه الأسر.

هذه التجربة تؤكد فعالية التدخل الاجتماعي المتكامل والمبني على النهج الشمولي في تحقيق أثر ملموس على مستوى الأفراد والمجتمع.

دراسة حالة من البيئة المدرسية في لبنان

في إحدى المدارس الرسمية في قضاء النبطية، لوحظ ازدياد حالات العنف بين الطلاب والتسرب المدرسي بعد أزمة كورونا والإنهيار الاقتصادي. فتم تعيين أختصاصية اجتماعية ضمن مشروع مشترك بين وزارة التربية ومنظمة دولية.

قامت هذه الاختصاصية بتنفيذ خطة تدخل شملت:

* إجراء مقابلات فردية مع الطلاب ذوي السلوكيات الخطرة.

* تنظيم ورش توعية حول إدارة الغضب، والصحة النفسية

* عقد اجتماعات دورية مع الأهالي لمناقشة الصعوبات الأسرية وتأثيرها على الأداء المدرسي

* ربط الطلاب بخدمات إضافية مثل الدعم النفسي أو الغذائي عند الحاجة

وقد أدت هذه الجهود إلى انخفاض ملحوظ في حالات العنف داخل المدرسة بنسبة 40% خلال 6 أشهر، وتحسنت نسبة الحضور المدرسي.

الفصل الرابع: التحديات والمسؤوليات المهنية

يمثّل العمل الاجتماعي مهنة ذات طابع إنساني عميق، لكنها في الوقت نفسه محفوفة بالتحديات المعقدة، نظرًا لطبيعة الفئات المستهدفة والبيئات المتقلبة التي يعمل فيها الاختصاصيون الاجتماعيون.

أولًا: أبرز التحديات المهنية

1- الضغوط النفسية والمهنية:

يتعرّض العامل الاجتماعي لضغط مستمر نتيجة تعامله مع قصص مؤلمة كالعنف، الفقر، الصدمات النفسية، والإنتحار. وقد يؤدي هذا التراكم إلى الإرهاق النفسي (Burnout)أو الإجهاد الثانوي(Secondary Trauma) ما يستوجب وجود دعم مهني دوري مثل الإشراف السريري والدعم الزملائي.

2- ضعف الموارد المادية والدعم المؤسسي:

كثير من المؤسسات تعاني من نقص التمويل، مما يقيّد إمكانية تنفيذ البرامج بشكل فعّال. كما يعاني بعض الأختصاصيين من غياب أدوات العمل الأساسية، أو عدم وجود مساحات آمنة للتدخل مع المستفيدين.

3- النظرة المجتمعية النمطية:

في بعض الثقافات، يُنظر إلى العامل الاجتماعي كـ «موظف مساعدات" أو كشخص يتطفل على الخصوصيات العائلية، ما يُضعف مكانة المهنة ويحدّ من قدرتها على التأثير. ويتطلب هذا التحدي المزدوج: بناء ثقة مع المجتمع وتثقيفه حول أهمية الدور المهني للأخصائي الاجتماعي.

4- التعامل مع الأزمات دون حماية قانونية كافية:

في بعض البيئات، يتدخل العامل الاجتماعي في نزاعات حساسة أو قضايا عنف أسري دون وجود غطاء قانوني واضح يحميه من التهديد أو التدخل السياسي، مما يعرّضه لمخاطر شخصية ومهنية.

5- ضعف فرص التطوير المهني:

كفاءة العامل وتعرضه غياب برامج التدريب المستمر أو فرص التطوير داخل المؤسسات يؤدي إلى تراجع الجمود المهني.

ثانيًا: المسؤوليات المهنية والأخلاقية

في ظل هذه التحديات، يُنتظر من العامل الاجتماعي التزامًا أخلاقيًا ومهنيًا صارمًا يُشكّل جوهر الممارسة ويرتكز على:

1- إحترام الخصوصية والسرية:

يجب الحفاظ على سرية المعلومات التي يشاركها المستفيد، إلا في حال وجود خطر يهدد حياة الشخص أو الآخرين، وتُعد السرية أحد أسس بناء الثقة مع الفئات المستفيدة.

2- الدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة:

يقع على عاتق العامل الاجتماعي واجب مناصرة الفئات المهمشة والتدخل في حال حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، سواء في أماكن العمل، مراكز الإحتجاز، المدارس، أو البيئات العائلية.

3- احترام التنوع الثقافي:

يلتزم العامل الاجتماعي بعدم التحيّز العرقي، الديني، أو الجندري. بل يُفترض أن يكون مدافعا عن التعددية ومراعياً للقيم الثقافية دون أن يتنازل عن المبادئ الإنسانية.

4- العمل ضمن فريق متعدد التخصصات:

من مسؤولياته التعاون مع الأطباء، المعلمين، الأختصاصيين النفسيين، والسلطات المحلية لضمان تدخل متكامل وفعّال.

5- التحليل الذاتي والتقييم المستمر:

من الضروري أن يمارس الاختصاصي تأملًا دوريًا في أدائه المهني، ويتقبل النقد البنّاء، ويحدّد نقاط القوة.

دراسة حالة من لبنان توضح التحديات الواقعية التي يواجهها الاختصاصيون الاجتماعيون في التعامل مع قضايا العنف الأسري ضمن بيئات حساسة

في إحدى الجمعيات العاملة في شمال لبنان، كُلّف اختصاصي اجتماعي بمتابعة حالة امرأة معرّضة للعنف الأسري، كانت تعيش في بيئة تقليدية تمنعها من التبليغ أو طلب الدعم. واجه الاختصاصي تحديات كبيرة منها تهديدات من الزوج، وضغوط من العائلة والعشيرة.

1- التدخل المهني شمل:

أ- تقديم جلسات دعم نفسي فردي للمعنّفة.

ب- التنسيق مع مأوى آمن بالتعاون مع شبكة حماية النساء.

ت- التواصل مع محامٍ لتأمين الحماية القانونية.

ث- العمل على إعادة دمجها اجتماعيًا وتأهيلها مهنيًا.

نجح الاختصاصي، بعد أشهر من المتابعة الحثيثة، في تأمين بيئة آمنة للمرأة، مع الحفاظ على سرية المعلومات، رغم غياب غطاء قانوني قوي. هذه الحالة تبرز التحديات الحقيقية التي يواجهها العامل الاجتماعي في لبنان، وتُجسّد التزامه المهني والأخلاقي.

إن الجمع بين التحديات الواقعية والمسؤوليات الأخلاقية يجعل من العمل الاجتماعي مهنة دقيقة ومعقدة، لكنها في الوقت ذاته تحمل رسالة إنسانية سامية تتطلب التزامًا وشجاعة وقناعة راسخة بأهمية التغيير.

الفصل الخامس: تجارب دولية ومحلية رائدة

النموذج الكندي:

في كندا، يُعد دمج الاختصاصيين الاجتماعيين ضمن فرق الرعاية الصحية الأولية نهجًا معتمدًا منذ عقود، حيث يعمل الاختصاصي إلى جانب الأطباء والممرضين في مراكز الصحة المجتمعية، ويهتم بالجوانب النفسية والاجتماعية للمريض، مثل الصعوبات العائلية أو الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر على الصحة العامة. ويشارك في إعداد خطط العلاج الشامل، مما يحسّن فعالية الاستجابة الطبية.

النموذج الإسكندنافي:

تعتمد دول مثل السويد والنرويج على بنية متقدمة للرعاية الاجتماعية ترتكز على دعم شامل للأسرة. يُخصَّص للأسر اختصاصي اجتماعي يتابع حالات العنف المنزلي أو الصعوبات التربوية، وتُوفّر الدولة برامج مجانية لدعم الوالدية، دور حضانة مؤهلة، واستشارات نفسية. كما يُنظَر إلى الاختصاصي الاجتماعي كصانع سياسة على المستوى المحلي.

التجربة اللبنانية:

في لبنان، برزت عدة مبادرات رائدة خاصة بعد اندلاع الأزمة السورية عام 2011. ساهمت منظمات مثل "مؤسسة عامل الدولية"، و"جمعية نبع"، و"مؤسسة كاريتاس" في تنظيم تدخلات ميدانية متكاملة. تم إنشاء مراكز مجتمعية تقدّم دعمًا نفسيًا واجتماعيًا، ودورات مهنية، وخدمات قانونية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

إحدى التجارب اللافتة كانت في منطقة البقاع، حيث نظّمت مؤسسة محلية بالتعاون مع اليونيسف برامج تدريب موجهة للأمهات السوريات واللبنانيات حول التربية الإنجابية، شارك فيها اختصاصيون اجتماعيون لتقديم إرشاد جماعي وفردي. أدت هذه البرامج إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتخفيف التوتر بين المجتمعات.

كما شهد لبنان مبادرات محلية بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، حيث تعاون اختصاصيون اجتماعيون مع منظمات شبابية لتقديم إسعافات نفسية أولية، وترميم شبكات الدعم المحلي في الأحياء المتضررة.

هذه التجارب توضح كيف يمكن تكييف الممارسات الدولية في السياقات المحلية، مع الحفاظ على المبادئ المهنية والإنسانية الأساسية للعمل الاجتماعي، ودمج العامل الاجتماعي ضمن فريق الرعاية الصحية.

الفصل السادس: العمل الاجتماعي والتنمية المستدامة

يلعب العمل الاجتماعي دورًا محوريًا في دعم تنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، لما له من تأثير مباشر على الفئات المهمشة، وسعيه المستمر لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

1- القضاء على الفقر (الهدف الأول):

يسعى الاختصاصيون الاجتماعيون إلى الحد من الفقر من خلال تمكين الأفراد اقتصاديًا عبر التدريب المهني، الربط بسوق العمل، وتسهيل الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، كما يتدخلون في حالات الفقر المدقع لتأمين احتياجات الأسرة الأساسية بالتعاون مع شبكات الدعم.

2- تحسين الصحة النفسية والاجتماعية (الهدف الثالث):

يقدم العاملون الاجتماعيون خدمات الدعم النفسي للفئات المعرضة للضغوط، مثل اللاجئين والناجين من العنف أو الكوارث، ويساهمون في إعادة دمج المرضى النفسيين في المجتمع. كما يدعمون برامج الوقاية من الإدمان والانتحار، بالتنسيق مع المؤسسات الصحية.

3- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف الخامس):

يدعم العمل الاجتماعي قضايا النساء من خلال تعزيز مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الدعم للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يتم العمل على بناء وعي مجتمعي يدعم حقوق المرأة ويكافح التمييز.

4- بناء مؤسسات فعالة وشاملة: (الهدف السادس عشر)

يساهم الاختصاصيون الاجتماعيون في تقوية المؤسسات عبر رصد الإنتهاكات، وتقديم تقارير موضوعية، والعمل على الوساطة المجتمعية وبناء السلام المحلي. كما يسهمون في تطوير سياسات اجتماعية عادلة.

5- وسائل تحقيق هذه الأهداف:

أ- تنظيم حملات توعية مجتمعية تعزز من قيم المشاركة، الحقوق، والمسؤولية

ب- إنشاء شبكات دعم مجتمعية بين الأفراد والمؤسسات المحلية

ت-العمل على تطوير التشريعات التي تحمي الفئات الضعيفة

ث - إدخال مفاهيم الاستدامة في البرامج الاجتماعية، مثل إعادة التدوير، الزراعة الحضرية، ودعم الاقتصاد المحلي.

إن العمل الاجتماعي لا يكتفي بالإستجابة للمشكلات، بل يسعى لصياغة حلول جذرية تضمن إستدامة التغيير وكرامة الإنسان.

دراسة حالة من لبنان:

في عام 2021، أطلقت بلدية في قضاء صور مبادرة بالتعاون مع منظمة محلية تهدف إلى تعزيز الإستدامة الاجتماعية والاقتصادية للأسر ذات الدخل المحدود. استُعين بأختصاصيين اجتماعيين لتصميم وتنفيذ برنامج تنموي يجمع بين التمكين الاقتصادي والتوعية البيئية.

تضمن البرنامج:

1- **تدريب النساء على مهارات إنتاجية كإعادة تدوير النفايات المنزلية وصناعة منتجات صديقة للبيئة**
2- **تنظيم جلسات توعية حول العدالة البيئية وأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية**
3- **دعم المشاركين في تسويق منتجاتهم ضمن معارض محلية**
4- **إنشاء صندوق تضامن اجتماعي لمساعدة الأسر الأكثر هشاشة**

ساهمت هذه المبادرة في تحسين دخل عشرات العائلات، وتعزيز الوعي البيئي، وتقوية العلاقات المجتمعية ضمن الحي الواحد، وقد اعتُبرت نموذجًا ناجحًا لدمج العمل الاجتماعي بأهداف التنمية المستدامة في السياق اللبناني.

الفصل السابع: توصيات استراتيجية

بناءً على ما استعرضه البحث من تحولات وتحديات وتجارب، فإن تطوير العمل الاجتماعي يقتضي تبني توصيات استراتيجية تضمن استدامة تأثيره وفعاليته المجتمعية وترتكز على:

1- إدماج العمل الاجتماعي في الخطط الوطنية للتنمية:

من الضروري إدراج العاملين الاجتماعيين ضمن فرق التخطيط وصياغة السياسات في وزارات الصحة، التربية، الشؤون الاجتماعية، والبلديات. هذا يضمن استجابة أكثر شمولًا وفعالية لحاجات المجتمع، ويعزز من قدرة الدولة على معالجة الظواهر الاجتماعية بشكل ممنهج.

2- تحديث المناهج الأكاديمية وربطها بالتحديات الميدانية:

يتطلب تطوير التعليم في كليات ومعاهد العمل الاجتماعي تعزيز الجانب العملي، وتحديث المواد بما يعكس القضايا المعاصرة مثل الهجرة، التغير المناخي، التكنولوجيا، والصحة النفسية. كما ينبغي توسيع فرص التدريب الميداني بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية.

3- توفير الدعم النفسي والمهني للعاملين الاجتماعيين:

نظرًا لطبيعة الضغوط التي يتعرضون لها، يجب توفير إشراف سريري، جلسات دعم زملائي، وخدمات رعاية ذاتية للعاملين في هذا المجال، ذلك لا يحسّن من جودة التدخل فحسب، بل يضمن استمرارية الأختصاصيين في أداء مهامهم دون إنهاك.

4- بناء شراكات بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية:

يتعزز أثر العمل الاجتماعي حين يكون جزءًا من شبكة تعاون بين الجمعيات المحلية، الوزارات، والجهات الدولية مثل هذه الشراكات تسمح بتبادل الخبرات، حشد الموارد، وتنفيذ مشاريع مجتمعية ذات بُعد استراتيجي.

5- الاستفادة من الأدوات الرقمية لتوسيع نطاق التدخل الاجتماعي:

توظيف التكنولوجيا في تقديم الإستشارات عن بُعد، إدارة البيانات الاجتماعية، وتطوير حملات توعية تفاعلية تمكّن العامل الاجتماعي من الوصول إلى فئات أوسع بكفاءة أعلى، لا سيما في المناطق النائية أو في أوقات الأزمات.

6- تعزيز مكانة العمل الاجتماعي على المستوى التشريعي:

ينبغي العمل على إقرار قوانين تنظم المهنة وتحمي العاملين الاجتماعيين وتُقرّ بحقوق المستفيدين لضمان أداء مهني محمي ومستدام.

تشكل هذه التوصيات خارطة طريق لتعزيز موقع العمل الاجتماعي كمكوّن أساسي في التنمية الشاملة وبناء مجتمع أكثر عدالة وكرامة.

7- تحديث المناهج الأكاديمية في الخطط الوطنية للتنمية وربطها بالتحديات الميدانية.

8- توفير الدعم النفسي للعاملين في المجال للاستفادة.

9- .بناء شراكات بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية

10- الإستفادة من الأدوات الرقمية لتوسيع نطاق التدخل الاجتماعي.

الفصل الثامن: مستقبل العمل الاجتماعي ومهارات الاختصاصي الناجح

مع تطور المجتمعات وإزدياد تعقيد المشكلات الاجتماعية، يواجه العمل الاجتماعي مستقبلاً يتطلب تطورًا موازيًا في المهارات والرؤية المهنية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعداد الاختصاصي الاجتماعي ليكون فاعلًا في بيئات سريعة التغيّر ومليئة بالتحديات، ويستلزم ذلك:.

أولًا: التوجهات المستقبلية

1- **الرقمنة والتحوّل التكنولوجي: الإعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، ومنصات تقديم الدعم عن بُعد سيصبح ضرورة لا خيارًا**
2- **التركيز على العدالة المناخية والاجتماعية: سيتجه العمل الاجتماعي نحو تعزيز قدرة المجتمعات الهشّة على التكيّف مع تغير المناخ.**
3- **التداخل مع حقوق الإنسان: سيأخذ العمل الاجتماعي بعدًا حقوقيًا أقوى، وسيصبح الاختصاصي شريكًا في صياغة السياسات العامة.**

ثانيًا: أبرز مهارات الاختصاصي الاجتماعي الناجح

1- **الذكاء العاطفي والتواصل الفعّال: القدرة على الإصغاء والتعاطف وبناء علاقة مهنية قائمة على الثقة**
2- **التحليل النقدي والتفكير الاستراتيجي: فهم القضايا في سياقها الأوسع وربط الأبعاد الفردية بالهياكل الاجتماعية**
3- **المرونة والتكيف: الإستجابة للتغيرات المفاجئة وتعديل أساليب التدخل حسب الحاجة**
4- **العمل الجماعي: الانخراط في فرق متعددة التخصصات والتعاون الفعّال معها.**

5- الدعوة والمناصرة: القدرة على الدفاع عن الفئات المهمشة أمام الجهات الرسمية والمجتمع

مستقبل العمل الاجتماعي يعتمد على تطوير الأطر الأكاديمية والتدريبية، وبناء شبكات دعم مهنية قوية، وتفعيل الدور القيادي للأختصاصيين الاجتماعيين في صنع القرار.

خاتمة

يمثّل العمل الاجتماعي في العصر الحديث أكثر من مجرد مهنة؛ إنه التزام أخلاقي وإنساني يسعى لإعادة الإعتبار للكرامة البشرية وتحقيق التوازن داخل المجتمعات. لقد أثبت هذا الحقل مرونته وجدواه في مواجهة التحديات الكبرى، من النزاعات والكوارث إلى الفقر والتهميش، من خلال تدخلات ممنهجة مبنية على أسس علمية.

إن تعميق فهمنا للنظريات المؤطرة للمهنة، وتوسيع التجارب الناجحة محليًا ودوليًا، والسعي نحو بناء منظومة متكاملة من السياسات الداعمة والتدريب المتواصل، يشكل أساسًا للنهوض بالعمل الاجتماعي ليصبح قوة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

وفي ظل عالم يتغير باستمرار، يحتاج العمل الاجتماعي إلى تعزيز قدرته على التكيّف، وتجديد أدواته، واستعادة مكانته كرافعة للتغيير المجتمعي الإيجابي.

وحده العمل الاجتماعي المرتكز على المعرفة، المدعوم بالمؤسسات، والمحفوف بالقيم، قادر على بناء مجتمعات أكثر إنصافًا، تحترم التعدد، وتكفل حقوق الإنسان في كل زمان ومكان.

وهكذا فإن العمل الاجتماعي ليس فقط وسيلة لمساعدة الفئات المتعففة، بل هو أداة تغيير مجتمعي فعّالة تساهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وإنسانية، ولكي يحقق هذا المجال أثره المنشود، لا بد من دعمه أكاديميًا ومؤسسيًا ومجتمعيًا، وتعزيز كفاءة العاملين فيه.

قائمة المراجع:

1. Payne, M. (2021). *Modern Social Work Theory*. Palgrave Macmillan.
2. Zastrow, C. (2019). *Introduction to Social Work and Social Welfare*. Cengage.
3. United Nations (2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. https://sdgs.un.org/2030agenda
4. NASW (2021). *Code of Ethics of the National Association of Social Workers*. https://www.socialworkers.org/About/Ethics/Code-of-Ethics
5. Banks, S. (2012). *Ethics and Values in Social Work*. Red Globe Press.
6. Dominelli, L. (2014). *Social Work: Theory and Practice for a Changing Profession*. Polity Press.

7. Healy, L. (2008). *International Social Work: Professional Action in an Interdependent World*. Oxford University Press.

8. Ife, J. (2012). *Human Rights and Social Work: Towards Rights-Based Practice* Cambridge University Press.

1 - الجمعية اللبنانية للتربية والتوعية الاجتماعية (2020). تقارير تنفيذية حول برامج التمكين الأسري في مناطق النزاع.

2 - مؤسسة عامل الدولية (2021). تقارير الاستجابة المجتمعية خلال جائحة كوفيد-19 وانفجار بيروت

3 - وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان (2019). دليل العمل الاجتماعي في مراكز الخدمات الإنمائية